



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

البند 3-2 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة العادية الخامسة عشرة
روما، 19-23 يناير / كانون الثاني 2015
مشروع عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

بيان المحتويات

الفقرات

أولاً- مقدمة 2-1

ثانياً- إعداد مشروع عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة 6-3

ثالثاً- التوجيهات الملتمسة 7

المرفق الأول: مشروع عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

المرفق الثاني: مشروع قرار المؤتمر تيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة



mm521a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

أولاً - مقدّمة

1- نظرت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة)، في دورتها الرابعة عشرة العادية، في الحاجة إلى وضع ترتيبات للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها وآليات ذلك، مع مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

2- ووضعت الهيئة عملية تتمثل نتيجتها في مشروع عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة (مشروع العناصر)¹. وتعرض هذه الوثيقة العملية التي أدت إلى وضع مشروع العناصر. ويرد مشروع العناصر في المرفق الأول لهذه الوثيقة. وقد ترغب الهيئة في دعوة المدير العام إلى توجيه انتباه المؤتمر إلى عناصر تيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وإلى دعوة المؤتمر إلى إقرارها من خلال اعتماد مشروع قرار المؤتمر، الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة لتنظر فيه الهيئة.

ثانياً - إعداد مشروع عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

3- أنشئت الهيئة في دورتها الأخيرة فريق الخبراء الفني والقانوني المعني بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها (فريق الخبراء)، ويتألف من ممثلين عن كل إقليم من الأقاليم السبعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد كلفت فريق الخبراء بما يلي:

- أن يتولى، بمعونة الأمانة، عملية التنسيق، بواسطة الوسائل الإلكترونية حسب الاقتضاء، للمساعدة على إعداد اجتماعات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية، وأن يعدّ، بالاستناد إلى الإسهامات الواردة من الأقاليم، مواد مكتوبة ويقترح توجيهات بالنسبة إلى جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية؛
- أن يشارك في الأجزاء ذات الصلة من اجتماعات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية، للمساعدة على إثراء مناقشات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية ونتائجها وتقاسم منافعها؛
- أن يعمل بعد اجتماع كل جماعة عمل فنية حكومية دولية مع الأمانة لتجميع نتائج جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية في مشروع العناصر، وأن يحيط الأقاليم التابعة لها علماً بمشروع العناصر، للعلم.

¹ الفقرة 40 من الوثيقة CGRFA-14/13/Report.

4- عمل فريق الخبراء، بمساعدة الأمانة وبواسطة الوسائل الإلكترونية، على التنسيق للمساعدة على إعداد اجتماعات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية، وشارك في إعداد وثائق ما قبل الدورة ذات الصلة، لاجتماعات جماعات العمل.² وشارك فريق الخبراء أيضاً في الأجزاء ذات الصلة من اجتماعات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية، للمساعدة على إثراء مناقشات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية ونتائجها وتقاسم منافعها.³ وبعد اجتماع كل جماعة عمل فنية حكومية دولية، جمع فريق الخبراء نتائج اجتماعات العمل الفنية الحكومية الدولية في مشروع العناصر.⁴

5- واستند عمل جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية التابعة للهيئة وصياغة مشروع العناصر على مدخلات جمعت بناء على طلب الهيئة وهي:

- تقارير الحكومات بشأن الشروط التي يتم في ظلها تبادل الموارد الوراثية الخاصة للأغذية والزراعة واستخدامها؛⁵
- تقارير أصحاب المصلحة بشأن مدونات السلوك الطوعية والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير التي تتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى جميع القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛⁶
- الملاحظات التفسيرية للسّمات المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، مع مراعاة خصائص مختلف القطاعات الفرعية.⁷

6- عقد فريق الخبراء اجتماعين: من 8 إلى 11 يوليو/تموز 2014، ومن 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ونظر فريق الخبراء في اجتماعه الثاني في وثيقة⁸ أعدتها الأمانة بناء على التغييرات التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة الأولى لفريق الخبراء. واستعرض فريق الخبراء الوثيقة ونقحها على النحو الوارد في المرفق بـ لهذا التقرير. ووافق فريق الخبراء على أن يقدم مشروع العناصر إلى الهيئة لتنظر فيه خلال الدورة الحالية.

² الوثائق CGRFA/WG-FGR-3/14/8 Rev.1 و CGRFA/WG-PGR-7/14/8 و CGRFA/WG-AnGR-8/14/6.

³ الفقرات 30-36 من الوثيقة CGRFA-15/15/12 والفقرات 40-45 من الوثيقة CGRFA-15/15/14 والفقرات 19-25 من الوثيقة CGRFA-15/15/9.

⁴ الفقرات 12 و 13 من الوثيقة CGRFA-15/15/Inf.11 والفقرة 10 من الوثيقة CGRFA-15/15/Inf.12.

⁵ الوثيقة CGRFA-15/15/Inf. 14.

⁶ الوثيقتان CGRFA-15/15/Inf.13 و CGRFA-15/15/Inf.13 Add.1.

⁷ الوثيقة CGRFA-15/15/Inf.10.

⁸ الوثيقة CGRFA/TITLE-ABS-2/14/3.

ثالثاً - التوجيهات الملتزمة

7- قد ترغب الهيئة فيما يلي :

- مراجعة وتنقيح مشروع العناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، على النحو الوارد في المرفق الأول لهذه الوثيقة، وكذلك مشروع قرار المؤتمر الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة؛
- دعوة المدير العام إلى توجيه انتباه المؤتمر إلى عناصر تيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة (العناصر)، وإلى دعوة المؤتمر إلى إقرارها من خلال اعتماد مشروع قرار المؤتمر؛
- الطلب إلى الأمين أن يضع، بناءً على طلب الحكومات، أنشطة توعية مستهدفة على المستوى القطري، بما فيها المواد فيما يتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها بالنسبة إلى القطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة ذات الصلة؛
- الطلب إلى الأمين العمل من أجل توطيد التعاون بين قطاعي البيئة والزراعة، على وضع أنشطة مستهدفة لبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية على المستوى الوطني فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها لمختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة ذات الصلة؛
- الطلب إلى الأمين العمل مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لضمان مشاركتها الفعالة في الاجتماعات الإقليمية والوطنية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، التي تنظمها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لمناقشة بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا)، ودعوة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى المشاركة في الاجتماعات على المستويات الإقليمية والوطنية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، التي تنظمها منظمة الأغذية والزراعة لمناقشة الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها؛
- الطلب إلى الأمين مواصلة تجميع ممارسات الاستخدام والتبادل الحالية، ومدونات السلوك الطوعية والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها، مع التركيز بشكل خاص على الممارسات ومدونات السلوك والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير التي تتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها التي تعالج بصورة محددة الموارد الوراثية الحيوانية، لتنظر فيها جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية والهيئة بحسب الاقتضاء، ودعوة الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي إلى إتاحة المعلومات عن طريق مركز تبادل المعلومات الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها التابع لبروتوكول ناغويا؛

- الطلب إلى جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية أن تضع بمساعدة الأمين، عناصر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها الخاصة بالقطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، لتنظر فيها الهيئة خلال دورتها القادمة.

المرفق الأول

مشروع عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها
بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

المحتويات

الفقرات

- أولاً- معلومات أساسية 13-1
- ثانياً- الغرض من هذه الوثيقة 14
- ثالثاً- اعتبارات لوضع تدابير للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو تكييفها أو تنفيذها 15
- 1- تقييم القطاعات الفرعية المعنية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك أنشطتها، وبيئاتها الاجتماعية الاقتصادية، وممارسات استخدامها وتبادلها.
- 2- تحديد الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين يحتفظون بموارد وراثية للأغذية والزراعة أو يوفرونها أو يستخدمونها، والتشاور معهم.
- 3- إدماج تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها مع الأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة بشكل أوسع
- 4- دراسة خيارات تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها وتقييمها
- 5- إدماج تنفيذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها مع المشهد المؤسسي.
- 6- إبلاغ مزودي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومستخدميها المحتملين وتوعيتهم بشأن تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها
- 7- التقييم والرصد المسبق لفعالية وأثر تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها
- رابعاً- الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها: الإطار القانوني الدولي 21-16
- خامساً- الأساس المنطقي لتدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها 23-22
- سادساً- عناصر تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة 27-24
- 1- الترتيبات المؤسسية 30-28
- 2- الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها 31

- 41-32 (1) فئات الموارد الوراثية التي تنطبق عليها الأحكام المتعلقة بالحصول على الموارد
- 52-42 (2) الاستخدامات المقصودة التي تؤدي إلى تطبيق أحكام الحصول على الموارد
- 62-53 (3) إجراءات الترخيص
- 65-63 -3 الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة
- 4 التقاسم العادل والمنصف للمنافع
- 67-66 (1) نطاق التزامات تقاسم المنافع
- 68 (2) العدل والإنصاف
- 71-69 (3) المستفيدون
- 73-72 (4) الفوائد النقدية وغير النقدية
- 74 (5) تقاسم المنافع من خلال الشراكات
- 75 (6) آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع
- 77-76 -5 الامتثال والرصد

المرفق: السمات المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

أولاً - معلومات أساسية

الحصول على الموارد وتقاسم منافعها والهيئة

1- تتمتع منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والهيئة التابعة لها بتاريخ طويل في معالجة القضايا المتصلة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك الحصول عليها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. وفي عام 1983، اعتمد مؤتمر المنظمة التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة الذي وضع إطار السياسات والتخطيط للهيئة فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وخلال السنوات التالية، تفاوضت الهيئة بشأن مزيد من القرارات التي تفسر التعهد الدولي، وباشرت في عام 1994 مراجعة التعهد الدولي. ونتيجة لهذه العملية، اعتمد مؤتمر المنظمة في عام 2001 المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية)، وهي الصك الدولي التنفيذي الأول والملزم قانوناً للحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة للموارد الوراثية.

اتفاقية التنوع البيولوجي

2- اعتمدت اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992، وهي أول اتفاقية عالمية تعالج مسألة الحصول على الموارد وتقاسم منافعها في أهدافها وأحكامها. وتعترف الاتفاقية بالحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية وتؤكد على السلطة التي تتمتع بها الحكومات، رهناً بتشريعاتها الوطنية، لتحديد الحصول على الموارد الوراثية.

بروتوكول ناغويا

3- يشكل بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا)، اتفاقاً تكميلياً لاتفاقية التنوع البيولوجي. وهو يوفر الإطار القانوني للتنفيذ الفعال للهدف الثالث من اتفاقية التنوع البيولوجي، المتمثل في التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية، بما في ذلك عن طريق الحصول على الموارد الوراثية، بهدف المساهمة في تحقيق الهدفين الآخرين لاتفاقية التنوع البيولوجي، وهما حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته.

النظام الدولي

4- وفقاً لما سلم به مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه العاشر، يتكون النظام الدولي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها من اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا وكذلك صكوك تكميلية بما في ذلك،

المعاهدة وخطوط بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.⁹

السمات الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

5- من المسلم على نطاق واسع بالطبيعة الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة المدرجة في التنوع البيولوجي الزراعي، وسماتها المميزة ومشاكلها التي تتطلب حلولاً مميزة. وقد نظر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس في عام 2000، في السمات المميزة للتنوع البيولوجي الزراعي لتشمل ما يلي:

- (أ) إن التنوع البيولوجي ضروري لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية للأمن الغذائي وتأمين سبل المعيشة.
- (ب) يدير المزارعون التنوع البيولوجي الزراعي؛ وتعتمد الكثير من مكونات التنوع البيولوجي الزراعي على هذا التأثير البشري؛ وتشكل معرفة وثقافة السكان الأصليين جزءاً لا يتجزأ من إدارة التنوع البيولوجي الزراعي؛
- (ج) هناك ترابط كبير بين البلدان من أجل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- (د) بالنسبة للمحاصيل والحيوانات الأليفة، فإن التنوع داخل الأنواع هو على الأقل بنفس أهمية التنوع بين الأنواع وقد توسع بشكل كبير من خلال الزراعة؛
- (هـ) بسبب درجة الإدارة البشرية للتنوع البيولوجي الزراعي، يرتبط صونه في نظم الإنتاج في الجوهر بالاستخدام المستدام؛
- (و) ومع ذلك، يتم حفظ الكثير من التنوع البيولوجي الآن خارج الموقع في بنوك الجينات أو مواد المربين؛
- (ز) يساهم التفاعل بين البيئة والموارد الوراثية وممارسات الإدارة التي تتم في الموقع داخل النظم الأيكولوجية الزراعية في إيجاد حافزة دينامية للتنوع البيولوجي الزراعي.¹⁰

6- نظرت الهيئة في السمات المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي ترد في الملحق لهذه الوثيقة. وتوفر هذه السمات المعلومات بشأن خصائص القطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة.¹¹ وتجدر الإشارة على أن الهيئة قد اعترفت بالحاجة إلى مواصلة صقل قائمة السمات هذه والتركيز على الاستفادة من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

⁹ مؤتمر الأطراف العاشر، القرار 1/10.

¹⁰ مؤتمر الأطراف الخامس، القرار 5/5، المرفق، الفقرة 2.

¹¹ تفهم "القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة" و"القطاعات الفرعية" في هذه الوثيقة، ما لم تنص على خلاف ذلك، على أنها القطاعات الفرعية (1) للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ (2) للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة؛ (3) للموارد الوراثية الحرجية للأغذية والزراعة؛ (4) للموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة؛ (5) للموارد الوراثية للكائنات الدقيقة للأغذية والزراعة؛ (6) للموارد الوراثية للافقاريات للأغذية والزراعة.

بروتوكول ناغويا والموارد الوراثية للأغذية والزراعة

7- يقرّ بروتوكول ناغويا صراحة، في ديباجته، بأهمية الموارد الوراثية بالنسبة إلى الأمن الغذائي، وبالطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي، وسماته المميزة والمشاكل التي تتطلب حلولاً مميزة، إضافة إلى اعتماد جميع البلدان على بعضها فيما يتعلّق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وطابعها الخاص، وأهميتها لتحقيق الأمن الغذائي في العالم، والتنمية المستدامة للزراعة في سياق الحدّ من الفقر وتغيّر المناخ. وفي هذا الشأن، يقرّ بروتوكول ناغويا بالدور الرئيسي الذي تؤديه كلّ من المعاهدة والهيئة.

8- ويقتضي البروتوكول، في أحكامه التنفيذية، من الأطراف أن تنظر، لدى وضع وتنفيذ تشريعاتها أو متطلباتها التنظيمية المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص بالنسبة للأمن الغذائي.¹² وبالإضافة إلى ذلك، تهيئ الأطراف الظروف لتعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تدابير مبسطة بشأن الحصول لأغراض البحوث غير التجارية، مع مراعاة الحاجة إلى معالجة تغيير النية لهذه البحوث.¹³

9- ويترك البروتوكول مجالاً واسعاً للاتفاقات الدولية الأخرى في مجال الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. ولا يمنع البروتوكول الأطراف فيه من وضع اتفاقات دولية أخرى ذات الصلة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقات أخرى متخصصة تتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، شريطة أن تدعم أهداف الاتفاقية والبروتوكول ولا تتعارض معها.¹⁴ وحيثما ينطبق صك دولي متخصص يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع ويتماشى مع أهداف الاتفاقية والبروتوكول ولا يتعارض معها، فإن البروتوكول لا يسري على الطرف المتعاقد أو الأطراف المتعاقدة في الصك المتخصص فيما يتعلق بالموارد الوراثية المحدد المشمول بالصك المتخصص ولأغراضه.¹⁵ ويتمثل أحد الصكوك التي يعترف بها البروتوكول بشكل صريح في المعاهدة الدولية التي وضعت في انسجام مع الاتفاقية. وبالإضافة إلى هذا الانفتاح على الصكوك الدولية الأخرى، ينص البروتوكول أيضاً على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب "للعمل المفيد والجاري ذي الصلة الممارسات بموجب الصكوك الدولية والمنظمات الدولية المعنية، شريطة دعمها لأهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول وعدم تعارضها معها".¹⁶

10- ويلزم بروتوكول ناغويا أيضاً الأطراف بأن تشجع، على النحو المناسب، على إعداد وتحديث واستخدام بنود تعاقدية نموذجية قطاعية ومتعددة القطاعات للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ومدونات السلوك الطوعية والمبادئ

¹² المادة 8(ج) من بروتوكول ناغويا.

¹³ المادة 8(أ) من بروتوكول ناغويا.

¹⁴ المادة 4-2 من بروتوكول ناغويا.

¹⁵ المادة 4-4 من بروتوكول ناغويا.

¹⁶ المادة 4-3 من بروتوكول ناغويا.

التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها.¹⁷ ويُجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا تقييماً دورياً لاستخدام البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير.¹⁸

*تطوير عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها
بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة (العناصر)*

11- نظرت الهيئة، في دورتها العادية الرابعة عشرة، في الحاجة إلى ترتيبات للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، مع الأخذ في الاعتبار للصكوك الدولية ذات الصلة. ووضعت الهيئة عملية تتمثل نتيجتها في هذه العناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة.¹⁹

12- أنشأت الهيئة فريقاً من الخبراء الفنيين والقانونيين يعنى بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها (فريق الخبراء)، يتألف من ممثلين من كل إقليم من الأقاليم السبعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وبناء على طلب الهيئة، قام فريق الخبراء بما يلي:

- التنسيق بمساعدة الأمانة وبواسطة الوسائل الإلكترونية حسب الاقتضاء، للمساعدة في إعداد اجتماعات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية، وبالاستناد إلى الاسهامات الواردة من الأقاليم، إعداد مواد مكتوبة واقترح توجيهات بالنسبة إلى جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية؛
- المشاركة في الأجزاء ذات الصلة من اجتماعات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية، للمساعدة على إثراء مناقشات جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية ونتائجها بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها؛
- العمل بعد اجتماع كل جماعة عمل فنية حكومية دولية مع الأمانة لتجميع نتائج جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية في مشروع العناصر، وأن يحيط الأقاليم التابعة لها علماً بمشروع العناصر.

13- واستند وضع عناصر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها وعمل جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية التابعة للهيئة على مدخلات جمعت بناء على طلب الهيئة، من الحكومات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.²⁰

¹⁷ المادتين 1-19؛ 20-1 من بروتوكول ناغويا.

¹⁸ المادتين 2-19؛ 20-2 من بروتوكول ناغويا.

¹⁹ الفقرة 40 من الوثيقة CGRFA-14/13/Report

²⁰ الوثيقتان CGRFA/TITLE-ABS-1/14/Inf.2 و CGRFA/TITLE-ABS-1/14/Inf.3.

ثانياً- الغرض من هذه الوثيقة

14- يتمثل الهدف العام من هذه الوثيقة في مساعدة الحكومات على النظر في مسألة وضع تدابير تشريعية وإدارية أو سياسية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها أو تكييفها أو تنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ولدورها الخاص في الأمن الغذائي، وسماتها المميزة لمختلف القطاعات الفرعية والامتثال، حسب الاقتضاء، للصدوك الدولية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

ثالثاً- اعتبارات لوضع تدابير للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو تكييفها أو تنفيذها

15- قد ترغب الحكومات، عند وضع تدابير للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها أو تكييفها أو تنفيذها، في النظر في اتخاذ الخطوات التالية:

1- تقييم القطاعات الفرعية المعنية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك أنشطتها، وبيئاتها الاجتماعية والاقتصادية، وممارسات استخدامها وتبادلها

(أ) السمات المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

قد ترغب الحكومات، كخطوة أولى، في تحليل السمات المميزة للقطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، على النحو الذي تظهر به في بلدانها. وقد بذلت محاولات لتحديد السمات المميزة للتنوع البيولوجي الزراعي من قبل الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي²¹، والهيئة في دورتها العادية الرابعة عشرة²². وشدد كلٌّ منهما على التالي: الدور الأساسي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة على الأمن الغذائي؛ اعتماد العديد من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على التدخل أو التأثير البشري؛ الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل بين الدول فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ حقيقة أن العديد من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة قد تم تشكيلها وتطويرها وتنويعها والحفاظ عليها من خلال الأنشطة والممارسات البشرية على مرّ الأجيال؛ أهمية صون الموارد خارج مواقعها الطبيعية بدرجات مختلفة تبعاً للقطاع الفرعي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ أهمية صون جميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في مواقعها الطبيعية للحفاظ على حافطة دينامية للتنوع البيولوجي الزراعي.

²¹ مؤتمر الأطراف القرار 5/5، المرفق، الفقرة 2.

²² المرفق هاء من الوثيقة CGRFA-14/13/Report، أنظر المرفق لهذه الوثيقة.

(ب) أشكال مختلفة لاستخدام القطاعات الفرعية والاختلافات داخل القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

قد ترغب الحكومات أيضا في أن تأخذ في الاعتبار الأشكال المختلفة والممارسات القائمة التي تستخدم فيها القطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة هذه الموارد.

(ج) التدابير القانونية والإدارية وتلك المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الممارسات القائمة وضعت بعض القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة ممارسات محددة لاستخدام وتبادل الموارد الوراثية لأغراض البحث والتطوير؛ وهناك قطاعات فرعية أخرى، مثل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تندرج في إطار النظام المتعدد الأطراف المتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها بموجب المعاهدة، تغطيها تدابير إدارية خاصة أو حتى في بعض الأحيان تدابير قانونية. ومن شأن تحليل الممارسات التجارية والبحوث القائمة، وكذلك التدابير التنظيمية التي تتناول استخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لأغراض البحوث والتطوير، أن يساعد الحكومات في إعداد تدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، تستفيد من الممارسات الحالية وتتماشى معها، وبالتالي تتجنب قدر الإمكان وبحسب ما هو مناسب خلق إجراءات إدارية إضافية. كما قد ترغب الحكومات في أن تأخذ في الاعتبار الإطار القانوني الوطني لأهمية تنفيذ الأحكام المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بما في ذلك قانون الملكية وقانون العقود والقوانين الأخرى حسب الاقتضاء.

(د) الآثار المحتملة لنطاق تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها بما في ذلك موضوعها والنطاق الزمني

قد ترغب الحكومات في تحليل، بشيء من التفصيل، الآثار المترتبة على نطاق تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها بما في ذلك موضوعها والنطاق الزمني. وفيما يتعلق بالنطاق الزمني لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، قد ترغب الحكومات في النظر، على وجه الخصوص، في الآثار المترتبة على تطبيق تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها على المواد القادمة من البلدان الأخرى التي تم جمعها قبل بدء إنفاذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها الخاصة بها.

(هـ) تدفقات المواد الوراثية، بما في ذلك التدفقات الدولية، ضمن القطاعات الفرعية المختلفة يختلف مدى التبادل التاريخي والتبادل المحلي للمادة الوراثية ونسبة التنوع الغريب المستخدم، بين القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وفي حين أن الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة تم تبادلها على نطاق واسع، قد لا ينطبق ذلك على القطاعات الفرعية الأخرى. وفي حين أنه قد تم نقل بعض الأنواع التجارية الأكثر صلة

على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، فإن هناك أنواع أخرى بدأت لتوها تستزرع في تربية الأحياء المائية، أو أنها تستخدم فقط في بيئتها الطبيعية في الغابات الأصلية ولا زال تبادلها محدوداً حتى الآن. وقد ترغب الحكومات عند وضع تدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافها أو تكييفها أو تنفيذها، في النظر بعناية إلى أهمية تدفق المواد الوراثية إلى القطاعات الفرعية ذات الصلة بالأغذية والزراعة في بلدانها، وإلى التغيرات المستقبلية المحتملة لتدفقات المواد الوراثية نتيجة لتغير المناخ.

(و) *الثغرات المحتملة في تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها*

قد ترغب الحكومات، عند استعراض التدابير الحالية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، في تحديد أي ثغرات فيما يتعلق بالمواد الوراثية للأغذية والزراعة أو الأنشطة ذات الصلة بها، وفي تحديد الحاجة إلى إيجاد تدابير تنظيمية إضافية. وبالمثل، قد ترغب الحكومات في تحديد الموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو الأنشطة ذات الصلة بها، التي قد تستحق الإقصاء من التدابير أو تدابير معدلة.

2- **تحديد الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين يحتفظون بموارد**

وراثية للأغذية والزراعة أو يوفرونها أو يستخدمونها، والتشاور معهم

وقد ترغب الحكومات عند وضع التدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافعها أو تكييفها أو استعراضها، في تحديد واستشارة أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين الذين يوفرون أو يستخدمون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك المزارعين والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وبنوك ومراكز تجميع الجينات ومؤسسات البحوث، بما في ذلك كيانات القطاع الخاص. ومن المهم بشكل خاص التشاور مع الجهات الحكومية المسؤولة عن القطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد يكون الغرض من هذه المشاورات متعدد الأوجه بما أنها: قد تساعد على رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة؛ قد تسمح لصانعي السياسات والقرارات بالحصول على فكرة عامة عن خصوصيات القطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة والممارسات القائمة لاستخدام وتبادل الموارد الوراثية؛ قد تبلغ مستخدمي ومقدمي المعرفة التقليدية المرتبطة بالمواد الوراثية والمواد الوراثية لدى السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المحتملين، بشأن حقوقهم وواجباتهم؛ قد تساعد على تيسير تنفيذ التدابير المستقبلية للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها.

3- إدماج تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها مع الأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة بشكل أوسع

يمكن النظر في تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها في السياق الأوسع للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي. ولن يكون أولئك المسؤولون عن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها هم المسؤولون دائماً عن استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي. ومن المهم التنسيق بين مختلف مجالات السياسات والأهداف ودمجها في استراتيجية زراعية متسقة وأوسع.

4- دراسة خيارات تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها وتقييمها

بناء على تقييم للقطاعات الفرعية المعنية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك أنشطتها، والبيئات الاجتماعية والاقتصادية واستخدام وتبادل الممارسات، وبعد إجراء المشاورات اللازمة مع أصحاب المصلحة المعنيين والنظر في الخيارات المختلفة لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، قد ترغب الحكومات في وضع تدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافعها أو لتكثيفها أو تنفيذها.

5- إدماج تنفيذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها مع المشهد المؤسسي

تتقاطع تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها مع قطاعات مختلفة للموارد الوراثية والموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي غالباً ما تتحمل مسؤوليتها الوزارات والجهات المختصة المختلفة. وقد ترغب الحكومات في النظر في استخدام البنى التحتية القائمة للقطاعات والقطاعات الفرعية لتنفيذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بدلاً من خلق طبقات إدارية جديدة وإضافية. وقد يسهل استخدام وتكثيف الهياكل القائمة والإجراءات الإدارية والممارسات القطاعية، حسب الاقتضاء، تفعيل تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها وتنفيذها بشكل سلس. ومن المهم تقليل تكاليف معاملات التنفيذ والامتثال لأية تدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بالنسبة لموفري الموارد ومستخدميها.

6- إبلاغ مزودي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومستخدميها المحتملين وتوعيتهم بشأن تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها

إن التواصل والتوعية بشأن تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها لمزودي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والذين يحتفظون بها ومستخدميها المحتملين أمر ضروري. ويمكن النظر في مختلف أدوات التواصل والتوعية. وتجمع استراتيجيات التواصل والتوعية الفعالة عادةً بين وسائل اتصال مختلفة، وتهدف إلى توفير معلومات محددة إلى أصحاب المصلحة، كلما لزم الأمر.

7- التقييم والرصد المسبق لفعالية وأثر تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها

غالباً ما يمكن توقع الآثار المحتملة والآثار الجانبية والصعوبات في التنفيذ من خلال الاختبارات القائمة على السيناريوهات للتدابير المتعلقة بالسياسات. ونظراً للتحديات الكثيرة والابتكارات التي قد تطرحها تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، قد ترغب الحكومات في إجراء مثل هذه الاختبارات و/أو مراقبة الآثار من خلال الاتفاق على مجموعة من المؤشرات والآليات ذات الصلة للوقوف على آراء أصحاب المصلحة.

رابعاً- الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها:

الإطار القانوني الدولي

16- يتعين على الحكومات أن تكون على علم بالتزاماتها القانونية عند إنشاء إطارها الوطنية المعنية بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها. وهناك ثلاثة صكوك أساسية تشكل الإطار العالمية للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها: اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا والمعاهدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصكوك الثلاثة ملزمة قانونياً فقط للأطراف المتعاقدة الخاصة بها.²³

اتفاقية التنوع البيولوجي

17- تتطلب اتفاقية التنوع البيولوجي من كل طرف متعاقد فيها اتخاذ التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية، حسبما هو مناسب، بهدف تقاسم نتائج البحث والتطوير والمنافع الناشئة عن الاستخدام التجاري والاستخدامات الأخرى للموارد الوراثية مع الأطراف المتعاقدة التي توفر مثل هذه الموارد.²⁴ وتنص على أن يكون الحصول على الموارد الوراثية رهناً بالموافقة المسبقة عن علم من الطرف المتعاقد الذي يقدم هذه الموارد، أو الذي حصل عليها وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي، إلا إذا قرر هذا الطرف المتعاقد خلاف ذلك.²⁵ وينبغي أن يكون الحصول على الموارد، في حال منحه، وفقاً لشروط متفق عليها بصورة متبادلة.²⁶ وتشمل المنافع المحتملة التي ينبغي تقاسمها أيضاً ما يلي: الحصول على التكنولوجيا التي تستخدم الموارد الوراثية ونقل هذه التكنولوجيا؛ المشاركة في أنشطة بحوث التكنولوجيا

²³ للاطلاع على لائحة الأطراف، أنظر اتفاقية التنوع البيولوجي: <http://www.cbd.int/information/parties.shtml>، لبروتوكول ناغويا:

http://planttreaty.org/list_of_countries، والمعاهدة: <http://www.cbd.int/abs/nagoya-protocol/signatories/default.shtml>

²⁴ المادة 15-7 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

²⁵ المادتين 15-5 و15-3 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

²⁶ المادة 15-4 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

البيولوجية التي تستند إلى الموارد الوراثية؛ والأولية في الحصول على النتائج والمنافع الناشئة عن استخدام التكنولوجيا البيولوجية للموارد الوراثية.²⁷

بروتوكول ناغويا

18- يشكل بروتوكول ناغويا اتفاقاً تكميلياً لاتفاقية التنوع البيولوجي ويوفر الإطار القانوني من أجل التنفيذ الفعال للهدف الثالث من اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن تقاسم المنافع لدعم هديها الآخرين، وهما الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام. وينطبق بروتوكول ناغويا على الموارد الوراثية والمعرفة التقليدية المرتبطة بها. ويهدف إلى تحقيق التقاسم العادل والمنصف للمنافع، عن طريق وضع الأحكام التي تنظم الحصول على الموارد (للأطراف التي تتطلب الموافقة المسبقة)، ونقل وتمويل التكنولوجيا الملائمة؛ كما يحدد أحكام الامتثال. (سيتم توفير المزيد من المعلومات المفصلة بشأن بروتوكول ناغويا في هذه الوثيقة).

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

19- كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، تستند المعاهدة إلى فرضية أن الدول تتمتع بحقوق السيادة على الموارد الوراثية الخاصة بها، وتعترف بسلطة الحكومات الوطنية في تقرير حق الحصول على هذه الموارد. وبموجب المعاهدة، مارست الأطراف المتعاقدة حقها السيادي بإقامة النظام المتعدد الأطراف، لتيسير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها النقدية وغير النقدية الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، من خلال شروط موحدة على النحو المبين في الاتفاق الموحد لنقل المواد وتقاسم هذه المنافع. وفي حين أن المعاهدة تنطبق على جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ينطبق النظام المتعدد الأطراف فقط على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الواردة في المرفق الأول للمعاهدة، والتي هي تحت إدارة وإشراف الأطراف المتعاقدة وفي المجال العام.

العلاقة بين بروتوكول ناغويا والصكوك الدولية المتخصصة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها

20- ينص بروتوكول ناغويا على أنه حيثما ينطبق صك دولي متخصص للحصول على الموارد وتقاسم منافعها ويتمشى مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا ولا يتعارض معها، فإن بروتوكول ناغويا لا يسري على الأطراف المتعاقدة أو الطرف المتعاقد في هذا الصك الدولي المتخصص فيما يتعلق بالموارد الوراثية المحدد المشمول بالصك المتخصص ولأغراضه.²⁸ وإن المعاهدة هي صك متخصص دولي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وهي تتماشى مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا ولا تتعارض معها.

²⁷ المواد 15-7، 16، 19، 20؛ 21 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

²⁸ المادة 4-4 من بروتوكول ناغويا.

21- وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي تنفيذ بروتوكول ناغويا مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بطريقة داعمة لبعضها البعض. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للعمل المفيد والجاري ذي الصلة أو الممارسات بموجب الصكوك الدولية والمنظمات الدولية المعنية، شريطة دعمها لأهداف الاتفاقية وبروتوكول ناغويا وعدم تعارضها معها.²⁹

خامساً- الأساس المنطقي لتدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها

22- نظراً إلى أن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة هي جزء لا يتجزأ من نظم الإنتاج الزراعي والغذائي، وبالتالي فهي تلعب دوراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية والزراعية المستدامة، وإلى أن التبادل الدولي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أمر ضروري لسير عمل القطاع، فإن تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها قد يكون لها دور أساسي في تعزيز تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وهناك إجماع عام بأن الأمن الغذائي والتغذوي يتطلب الصون الفعال للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وأن الصون الفعال للموارد الوراثية للأغذية والزراعة يتطلب استمرار استخدامها من قبل المزارعين (بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة)، والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، ومؤسسات البحوث، والمربين، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ولذلك، ينبغي أن تهدف تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وصون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بهدف تيسير وتشجيع الاستخدام المستمر للموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها وتقاسم منافعها، بشكل نشط.

23- كما أن هناك اتفاقاً على أن حفظ واستخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بطريقة مستدامة، هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة للإنتاج الزراعي. وتعتمد الإنتاجية والقدرة على التكيف ومرونة النظم الإيكولوجية الزراعية على تنوع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

سادساً- عناصر تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

24- ينبغي على الأطراف، بموجب بروتوكول ناغويا، أن ينظروا عند وضع تدابيرهم للحصول على الموارد وتقاسم منافعها وتكييفها وتنفيذها، إلى أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص بالنسبة للأمن الغذائي.³⁰ وتسلط العناصر للتدابير الوطنية للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، الضوء على المجالات في السياسات المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها، التي قد تستحق اهتماماً خاصاً من وجهة نظر البحث والتطوير في مجال الأغذية والزراعة.

²⁹ المادة 3-4 من بروتوكول ناغويا.

³⁰ المادة 8(ج) من بروتوكول ناغويا.

25- ينبغي أن تكون تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها بسيطة ومرنة. وتشكل البساطة تحدياً نظراً إلى تعقيد هذه المسألة، ونظراً إلى تنوع الحالات التي يمكن الحصول فيها على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ونقلها إلى الآخرين، ومواصلة تحسينها واستخدامها في البحث والتطوير. ولذا فإن المرونة أمر ضروري للسماح للمسؤولين بضبط تنفيذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها مع الحالات والتحديات الجديدة التي تم تحديدها حديثاً. وينبغي لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أن تتحلّى بالمرونة الكافية لاستيعاب المواقف الجديدة والمواقف التي تم تحديدها حديثاً من دون الحاجة إلى إعادة النظر في التشريع. ولذلك، ينبغي أن تسمح تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها بنهج تنفيذ تطوري يسمح بتحسين تشغيل نظام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها من خلال الممارسة، والكمال الذاتي والابتكار. ويتعين على الأطراف المتعاقدة في بروتوكول ناغويا وضع تدابير شفافة وواضحة لتحقيق ذلك. وإن عملية وضع وتنفيذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها هي عمل متواصل كما هو الأمر بالنسبة لعناصر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها هذه.

26- قد تترافق التدابير الوطنية للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة مع تكاليف كبيرة للمعاملات بالنسبة للمسؤولين وأصحاب المصلحة، وقد ترغب الحكومات في تقييمها والتقليل منها عند وضع هذه التدابير أو تكييفها أو تنفيذها.

27- قد ترغب الحكومات عند تصميم التدابير التشريعية والإدارية وعلى مستوى السياسات التي تعكس الاحتياجات الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، في معالجة مجموعة واسعة من القضايا، المذكورة أدناه، لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة للقطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة:

- (1) الترتيبات المؤسسية؛
- (2) الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها؛
- (3) الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- (4) التقاسم العادل والمنصف للمنافع؛
- (5) الامتثال والرصد.

1- الترتيبات المؤسسية

28- غالباً ما تحدد تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها الترتيبات المؤسسية لإدارة الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. ويمكن تكليف سلطة واحدة أو عدة سلطات مختصة بإدارة تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، اعتماداً على بنية الدولة وشكل الحكومة، والصكوك الدولية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها التي تكون الدولة طرفاً فيها، وعند الاقتضاء، التقسيم القانوني للمسؤولية، واعتماداً على تدابير الحصول على الموارد وتقاسم

منافعها التي تم اختيارها. ويمكن أن تكون هذه السلطات سواء قائمة أو جديدة. ويمكن أيضاً أن تشارك عدة سلطات داخل بلد واحد في المسؤولية وفقاً للمنشأ الجغرافي للمورد، والغرض من الحصول عليه واستخدامه، وإشراك المعارف التقليدية المرتبطة بالمورد الوراثي، والحقوق التي قد يتمتع بها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية على المورد، أو أي معايير أخرى تبدو ملائمة وعملية.

- يتعين على كل طرف في بروتوكول ناغويا أن يعين نقطة اتصال وطنية واحدة مسؤولة عن الاتصال مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وتوفير المعلومات ذات الصلة لمقدمي الطلبات.³¹
- يتعين أيضاً على الأطراف في بروتوكول ناغويا تعيين سلطة وطنية مختصة واحدة أو أكثر، تكون مسؤولة عن منح حق الحصول، والإبلاغ عن الإجراءات والمتطلبات المنطبقة للحصول على الموافقة المسبقة عن علم وإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة.³²
- يجوز للكيان نفسه القيام بوظائف كل من نقطة الاتصال والسلطة الوطنية المختصة.³³
- وحيثما يتم تعيين أكثر من سلطة وطنية مختصة لبروتوكول ناغويا (على سبيل المثال لقطاعات فرعية مختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة)، يتعين على نقطة الاتصال الوطنية توفير معلومات حول اختصاصات كل منها وولاياتها.
- بموجب المعاهدة، يتم توفير الحصول الميسر وفقاً للاتفاق الموحد لنقل المواد الذي اعتمده الجهاز الرئاسي للمعاهدة.³⁴ وفي الممارسة العملية، لمعظم الأطراف في المعاهدة نقاط اتصال وطنية ومؤسسة أو مؤسسات تقوم بتوفير الوصول الفعلي إلى مواد النظام المتعدد الأطراف، وتقوم بذلك فقط بناء على قبول الاتفاق الموحد لنقل المواد من قبل مستلم المادة.

29- ولتوضيح الترتيبات المؤسسية حول الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، قد ترغب الحكومات في:

- تقييم المؤسسات والترتيبات المؤسسية القائمة التي يحتمل أن تكون ذات صلة؛
- البت في توزيع المسؤولية المؤسسية لمختلف جوانب الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بما أنها تنطبق على قطاعات فرعية مختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- وضع آليات و/أو إجراءات للاتصال والتنسيق بين المؤسسات المعنية؛
- نشر وتوفير المعلومات عن الترتيبات المؤسسية الناجمة عن ذلك.

³¹ المادة 13-1 من بروتوكول ناغويا.

³² المادة 13-2 من بروتوكول ناغويا.

³³ المادة 13-3 من بروتوكول ناغويا.

³⁴ المادة 12-4 من المعاهدة.

30- ومهما كانت الترتيبات المؤسسية التي تم اختيارها، فإنه من الأهمية بمكان أن تكون الترتيبات المؤسسية واضحة وشفافة، وأن يكون هناك آليات كافية للتنسيق وتبادل المعلومات. وينبغي على مستخدمي الموارد الوراثية أن يعرفوا متى يكون طلب الموافقة المسبقة عن علم مطلوباً، وممن عليهم أن يطلبوا طلب الموافقة المسبقة عن علم، ومع من يمكنهم التفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، إذا كان هذا هو ما تتطلبه تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وقد تصبح إجراءات الترخيص معقدة بسرعة، حيثما تشارك سلطات متعددة، على سبيل المثال الفيدرالية والدولة، في نفس القرار، وقد تستغرق وقتاً طويلاً وقد تزيد تكلفة المعاملات إلى حد كبير. ولتجنب الترتيبات المؤسسية المرهقة بشكل مفرط، قد يكون من المفيد تحديد الترتيبات اللازمة القائمة التي يمكن استخدامها لمعالجة الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة. وقد ترغب الحكومات، حيث تشارك العديد من السلطات في إجراءات الموافقة، في تعيين سلطة قيادية واحدة، أو مركز وطني للإشراف على سلسلة كاملة من الموافقات الجزئية، والتواصل مع مقدمي الطلبات، وفي نهاية المطاف منح إذن واحد، عندما تعطي كل السلطات المعنية الضوء الأخضر لذلك.

2- الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها

31- عند وضع تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أو تكييفها أو تنفيذها بالنسبة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، من الضروري تحديد ما يلي:

- (1) فئات الموارد الوراثية التي تنطبق عليها أحكام الحصول على الموارد؛
- (2) الاستخدامات المقصودة التي تؤدي إلى تطبيق أحكام الحصول على الموارد؛
- (3) إجراءات الترخيص المعمول بها، تبعاً لفئة المورد الوراثي والغرض المقصود منه استخدام المورد.

(1) فئات الموارد الوراثية التي تنطبق عليها الأحكام المتعلقة بالحصول على الموارد

32- يحدد بروتوكول ناغويا واتفاقية التنوع البيولوجي "الموارد الوراثية" على أنها "مادة وراثية لها قيمة حالية محتملة"، والمادة الوراثية تعني "أي مواد ذات أصل نباتي أو حيواني أو جرثومي أو أي أصل آخر تحتوي على وحدات وراثية وظيفية"³⁵. وينعكس هذا التعريف أيضاً في المعاهدة التي تعرف "الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة" بأنها "أي مواد وراثية من أصل نباتي ذات قيمة فعلية أو محتملة للأغذية والزراعة"³⁶. وينبغي على الأطراف في المعاهدة التأكد من أن إطار الحصول على الموارد وتقاسم منافعها يتناول التزاماتهم بموجب المعاهدة.

³⁵ المادة 2 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

³⁶ المادة 2 من المعاهدة.

النطاق الزمني لتدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

33- هناك نقاش دولي حول النطاق الزمني الذي يمكن أو ينبغي أن تحصل عليه التدابير الوطنية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها. ولا يمنع بروتوكول ناغويا أطرافه من تطبيق تدابيرهم الوطنية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها لاستخدامات الموارد الوراثية التي تقع خارج نطاق البروتوكول أو الحصول عليها، ما لم يكن هناك قواعد بخلاف ذلك. بيد أنه فيما يتعلق بالموارد خارج نطاق بروتوكول ناغويا، لا يستطيع الأطراف أن يعتمدوا بالضرورة على دعم تدابير الامتثال للاستخدام في البلد، على النحو الوارد في المواد 15 - 18 من بروتوكول ناغويا، أو تدابير الامتثال في الدول غير الأطراف.

الموارد الوراثية التي توفرها بلدان المنشأ / البلدان التي حصلت عليها وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي

34- عادة ما تطبق الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي تدابير الحصول الخاصة بها على الموارد الوراثية التي تكون هي بلد المنشأ لها أو التي حصلت عليها وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي. ويحدد "بلد منشأ الموارد الوراثية" على أنه البلد الذي يمتلك تلك الموارد الوراثية في ظروف *مواقعها الطبيعية*.³⁷ وتعرف "ظروف المواقع الطبيعية" بأنها ظروف تواجد الموارد الوراثية ضمن النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية، وفي حالة الأنواع المستأنسة أو المستزرعة، في المحيطات التي اكتسبت فيها صفاتها المميزة.³⁸

35- قد يكون من الصعب تحديد بلد المنشأ على وجه اليقين بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد جرى تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على مدى فترات زمنية طويلة وعلى نطاق واسع عبر المناطق والبلدان والمجتمعات. وقد ساهم العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان الأصليين والمجتمعات المحلية والمزارعين والباحثين والمربين، في تطوير الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، في أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة من الزمن. وفي الواقع، يعتمد صون وتطوير العديد من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على التدخل البشري المستمر، ويشكل استخدامها المستدام في البحوث والتطوير والإنتاج أداة هامة لضمان الحفاظ عليها.

36- ينبغي أن تكون تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها واضحة فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي يتم تغطيتها بأحكام الوصول ذات الصلة.

³⁷ المادة 2 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

³⁸ المادة 2 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

الموارد الوراثية العامة مقابل الموارد الوراثية الخاصة

37- في حين أن النظام المتعدد الأطراف التابع للمعاهدة يتناول الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي "تخضع لإدارة وإشراف الأطراف المتعاقدة"³⁹ وكذلك المواد التي جلبت ضمن نطاق المعاهدة من قبل أصحاب المصلحة الآخرين⁴⁰، فإن بروتوكول ناغويا لا يفرق بين الموارد الوراثية الخاضعة لإدارة وإشراف الحكومات والفئات الأخرى من الموارد الوراثية.

38- وبالنظر إلى أن هناك كمية كبيرة من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة الخاصة، ولا سيما في قطاعات مثل قطاع الثروة الحيوانية، فإنه ينبغي على التدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافعها أن تكون واضحة فيما إذا كانت تنطبق على القطاع الخاص أو فقط على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة العامة. وقد يكون لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أثر كبير على تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة مثل تلك. وقد تحتاج هذه القوانين أيضاً لتوضيح التسلسل الهرمي أو علاقة الملكية المختلفة، بما في ذلك الملكية الفكرية، وشبه الملكية وغيرها من الحقوق المتعلقة بالموارد الوراثية.

الموارد الوراثية مقابل الموارد البيولوجية

39- يتناول بروتوكول ناغويا "الموارد الوراثية" واستخدامها.⁴¹ ولكن، تتناول بعض التدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافعها أيضاً "الموارد البيولوجية" واستخدامها. وينبغي أن تعكس الحكومات سواء إذا كان هناك أي تأثير لإدراج الموارد البيولوجية في التدابير للحصول على الموارد وتقاسم منافعها والاستفادة منها خارج نطاق الاستخدام، على النحو الوارد في بروتوكول ناغويا، على الاستخدام والحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

الموارد الوراثية التي تملكها مجتمعات أصلية ومحلية

40- يتناول بروتوكول ناغويا أيضاً، كحالة خاصة، الموارد الوراثية التي تملكها مجتمعات أصلية ومحلية. ويستلزم البروتوكول من الأطراف، في هذه الحالة، اتخاذ تدابير بمقتضى القانون المحلي، وعلى النحو المناسب، ترمي إلى ضمان الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو موافقة المجتمعات الأصلية والمحلية ومشاركتها في الحصول على موارد وراثية حيثما يسود الحق المكرس في منح الحصول على هذه الموارد.⁴²

41- وقد تتوخى تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها التي تنفذ بروتوكول ناغويا، إجراءات الموافقة المسبقة عن علم أو موافقة وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية حيثما يسود الحق المكرس في منح الحصول على هذه الموارد. وبذلك، فإن مفهوم الموافقة المسبقة عن علم للمجتمعات هو تحد على الرغم من أنه ليس جديداً. وينبغي أن تتناول

³⁹ المادة 11-2 من المعاهدة الدولية.

⁴⁰ المادتين 15 و11-3 من المعاهدة الدولية.

⁴¹ المادة 2 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

⁴² المادة 6-2 من بروتوكول ناغويا.

التدابير الوطنية كيفية الحصول على الموافقة المسبقة عن علم وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية، مع الأخذ في الاعتبار للمجتمعات الأصلية والمحلية والقوانين العرفية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية، حسب الاقتضاء.

(2) الاستخدامات المقصودة التي تؤدي إلى تطبيق أحكام الحصول على الموارد

البحث والتطوير بشأن التكوين الوراثي و/أو التشكيل الكيميائي البيولوجي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

42- تنطبق بعض التدابير الوطنية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها على استخدامات محددة للموارد الوراثية، مثل استخدامها في البحث والتطوير. وبموجب بروتوكول ناغويا "يكون الحصول على الموارد الوراثية لاستخدامها خاضعاً للموافقة المسبقة عن علم من قبل البلد الذي يوفر هذه الموارد، أي بلد المنشأ لهذه الموارد، أو البلد الذي حصل على الموارد الوراثية وفقاً لأحكام الاتفاقية (...)" إلا إذا قرر هذا الطرف خلاف ذلك.⁴³ "واستخدام الموارد الوراثية" يعني "إجراء البحث والتطوير بشأن التكوين الوراثي و/أو الكيميائي البيولوجي للموارد الوراثية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الإحيائية (...)"⁴⁴.

43- وتغطي تدابير أخرى للحصول على الموارد وتقاسم منافعها المزيد من الاستخدامات التي تؤدي إلى تطبيق أحكام الحصول على الموارد. وفي ظل هذه التدابير، قد يتطلب الحصول على الموارد الوراثية لأغراض معينة تختلف عن البحوث والتربية الموافقة المسبقة عن علم، على سبيل المثال، استخدام الموارد الوراثية لاستخراج مركبات معينة. وكثيراً ما تشير التدابير إلى "الموارد البيولوجية"، وهذا يعني أن الموارد لا تستخدم لتكوينها الجينية، ولكن كمنتج نهائي أو سلعة. وإن الأساس المنطقي لهذا التعريف الواسع هي الخبرة بأن المركبات المستخدمة في صناعة المستحضرات الصيدلانية والتجميلية، غالباً ما يتم استخراجها من المنتجات الزراعية، ذات المصدر من خلال وسطاء من الأسواق المحلية بأسعار محلية، والتي في بعض الأحيان لا تعكس القيمة السوقية الفعلية للمركبات المستخرجة.

44- وسيعني تعريف واسع للأغراض، التي من شأنها التقاط مجموعة كاملة من الأنشطة التي تحدث عادة وبشكل منتظم مع السلع الزراعية في سياق إنتاج الأغذية، أن أحكام الحصول على الموارد تنطبق على عدد كبير من المعاملات حيث في الوقت الحاضر قد يكون افتراض مشتري هذه السلع في معظم البلدان، أنه في مثل هذه الحالات يظهر عقد البيع اتفاق الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وفي الواقع، قد يلبي عقد البيع أو أنه قد لا يلبي متطلبات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها وفقاً للتدابير الوطنية.

45- وبالنسبة لغير الأطراف في بروتوكول ناغويا، هناك أيضاً خيار نهج مختلف.

⁴³ المادة 6-1 من بروتوكول ناغويا.

⁴⁴ المادة 2(ج) من بروتوكول ناغويا.

تطوير الموارد الوراثية في سياق الإنتاج الزراعي

46- إذا اقتصرَت الأنشطة التي تؤدي إلى تطبيق أحكام الحصول على الموارد على "الاستخدام" بالمعنى المقصود في بروتوكول ناغويا، فإنه من الواضح أن بعض الاستخدامات النموذجية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، على سبيل المثال زراعة البذور لاستخدام المنتجات المحصودة فيما بعد للاستهلاك البشري، لا تنطبق عليها صفة استخدام، وبالتالي لا تؤدي إلى تطبيق أحكام الحصول على الموارد.

47- وهناك صعوبة أكبر في تصنيف الأنشطة الأخرى التي تؤدي بانتظام فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد تُطرح مسألة ما إذا كان اختيار الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستنساخها من قبل مزارع ومجتمع زراعي على أساس الصفات المظهرية من دون أي أساليب وراثية، يصنف على أنه "استخدام". وبالمثل، قد تساهم تربية الأسماك التي تخدم غرض إنتاج أسماك للاستهلاك البشري في نفس الوقت في التطوير الوراثي، وبالفعل في تدجين الأسماك، من خلال الانتقاء الطبيعي نظراً لبيئة التفريخ. وقد تخدم تجارب الأصول، التي تساعد على تحديد شتلات الأشجار التي تتكيف بطريقة أفضل مع ظروف موقع الزراعة، غرض إعادة التحريج وإنتاج الأخشاب على المواقع التي تشبه بيئة الاختبار؛ ومن جهة أخرى، فإن تجارب الأصول مهمة للتربية المخطط لها داخل وبين الأنواع. ويمكن اعتبار استخدام أجنة الماشية أو السائل المنوي البقري للاستنساخ، وفي نهاية المطاف، إنتاج الألبان واللحوم على أنه يقع خارج حدود "الاستخدام". ومع ذلك، قد ينطوي اختيار الثيران المانحة للسائل المنوي واختيار ذرية للإكثار، على جوانب من البحث والتطوير. ووفقاً للتدابير الوطنية، فإن افتراض أصحاب المصلحة عند بيع المادة الوراثية في شكل سائل منوي، وأجنة، وما إلى ذلك، غالباً ما ستكون قيمته كمورد وراثي ينعكس بالفعل في سعره، وأن المشتري سيكون حراً في استخدامه لمزيد من البحوث والتربية.⁴⁵ ولكن، إذا كان الاستخدام المخطط لهذه المواد يصنف على أنه "استخدام" بحسب تعريف التدابير الوطنية، فعندها ستنتطبق متطلبات الحصول على الموارد.

48- ويجري تشكيل العديد من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتطويرها وتحسينها من خلال استخدامها المتواصل في الإنتاج الزراعي. وحيثما يحدث "البحث والتطوير" بالتوازي مع الإنتاج الزراعي، قد يكون من الصعب التمييز بين "الاستخدام" من الأنشطة المتعلقة بإنتاج المنتجات الزراعية للبيع والاستهلاك البشري. ويمكن أن توفر تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها التوجيه لمعالجة هذه الحالات، على سبيل المثال، من خلال سرد أمثلة عن الأنشطة/أغراض الاستخدام التي تندرج تحت "الاستخدام" وأمثلة أخرى تقع خارج تعريف "الاستخدام". وسيكون التوجيه الفني الإضافي مهماً لتسهيل تنفيذ التدابير الوطنية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

البحوث والتطوير للأغذية والزراعة

49- في ضوء المادة 8(ج) من بروتوكول ناغويا، بإمكان الحكومات النظر في معالجة مسألة الحصول على الموارد الوراثية واستخدامها بشكل مختلف، إذا كان المقصود من ذلك المساهمة في البحوث والتطوير للأغذية والزراعة. ويتمثل أحد الخيارات بالنسبة لبلد ما في عدم طلب الموافقة المسبقة عن علم لمثل هذه الموارد. وبدلاً من ذلك، يمكن تطبيق متطلبات إجرائية خاصة أو معايير تقاسم المنافع، أو أنه بإمكان سلطة خاصة، على سبيل المثال، أن تكون مسؤولة عن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وبإمكان تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها التي تراعي هذا التمييز النظر في ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن تشمل المنتجات الزراعية لغير الأغذية/الأعلاف.⁴⁶ غير أن التمييز بين المنتجات الزراعية للأغذية/الأعلاف والمنتجات الزراعية لغير الأغذية/الأعلاف يواجه صعوبة وهي أنه غالباً ما يكون غير معروف، خلال مرحلة البحث والتطوير، ما هو الغرض الذي ستستخدم من أجله النتيجة. وهناك العديد من المنتجات الزراعية التي قد تستخدم أو أنها تستخدم لأغراض الأغذية أو غير الأغذية على حد سواء. ومع ذلك، بإمكان تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، على سبيل المثال، أن تعفي من "البحوث والتطوير للأغذية والزراعة" عمليات البحوث والتطوير التي تهدف إلى خدمة الأغراض لغير الأغذية/الأعلاف.

البحوث والتطوير التجاري/غير التجاري

50- تميز تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أحياناً بين الاستخدام التجاري وغير التجاري للموارد الوراثية. وغالباً ما يستفيد الاستخدام غير التجاري من الليونة على متطلبات الترخيص وإجراءات ترخيص أبسط. وغالباً ما تكون الموافقة المسبقة عن علم مطلوبة لكلا هذين الشكلين من الاستخدام. غير أنه في حالة الاستخدام غير التجاري، يعطى المتلقين أحياناً خيار عدم التفاوض على تقاسم المنافع النقدية على الفور، إذا وافقوا على العودة إلى المزود والتفاوض على تقاسم المنافع النقدية، إذا تغيرت نيتهم. وينبغي أن تنظر الدول في كيفية تحديد المشغلات التي تشير إلى حدوث تغير في النية وكيفية معالجة هذه التغيرات.

51- قد يكون هناك تطبيق محدود للتمييز بين الاستخدام التجاري وغير التجاري، وهو أمر مهم بشكل خاص للبحوث التصنيفية وأمر يشجع عليه بروتوكول ناغويا⁴⁷، في حالة جوانب معينة من البحوث الزراعية وعمليات التطوير التي تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي والغذائي، وبالتالي قد تتأهل، في معظم الحالات، للاستخدام التجاري. ومع ذلك، فإن التمييز قد يكون كبيراً بالنسبة للبحوث التصنيفية المستخدمة لبناء أطر للتمييز بين الآفات ومسببات الأمراض والأنواع الغريبة عن الأصناف الأصلية، أو الأنواع المفيدة أو المؤذية.

⁴⁶ أنظر المعاهدة، المادة 12-3(أ).

⁴⁷ المادة 8(أ) من بروتوكول ناغويا.

الإعفاء من أنشطة محددة

52- قد تعفي تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أيضا بعض الاستخدامات للموارد الوراثية من أية متطلبات للحصول على الموارد وتقاسم منافعها. على سبيل المثال، يمكن إعفاء عمليات تبادل الموارد الوراثية داخل وبين المجتمعات الأصلية والمحلية وصغار المزارعين، وكذلك ممارسات التبادل ضمن شبكات البحوث المعترف بها، من أية متطلبات للحصول على الموارد، وربما كذلك من تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

(3) إجراءات الترخيص

53- ينص بروتوكول ناغويا على أنه ينبغي أن يخضع الحصول على الموارد الوراثية لاستخدامها لطلب الموافقة المسبقة عن علم من الطرف الذي يقدم هذه الموارد ويكون بلد منشأ هذه الموارد، أو الطرف الذي يكتسب الموارد الوراثية بمقتضى اتفاقية التنوع البيولوجي، ما لم يحدد الطرف خلاف ذلك.⁴⁸

الموافقة المسبقة عن علم

54- هناك العديد من الإجراءات المختلفة لمنح التراخيص، وبالتالي قد ترغب الحكومات في النظر في مزايا وعيوب الخيارات المختلفة وتكييف الإجراءات مع الفئات المختلفة من الموارد الوراثية والأغراض المختلفة المقصودة من استخدامها. ولا يوفر بروتوكول ناغويا، بأي قدر من التفاصيل، كيف ينبغي منح الموافقة المسبقة عن علم، وبالتالي فهو يترك للأطراف، ضمن حدود المادة 6-3 من بروتوكول ناغويا، قدرا كبيرا من المرونة فيما يتعلق بكيفية تصميم إجراءات الترخيص. ويجوز للأطراف في بروتوكول ناغويا أيضا أن ينصوا على أنواع مختلفة من إجراءات الترخيص اعتمادا على المستخدم. وعلى أية حال، من المهم أن يتم تبسيط وتوضيح الإجراءات للمزودين والمستخدمين على حد سواء. وإن المجموعة المختارة من الأنواع المختلفة لإجراءات الترخيص الواردة أدناه، ليست شاملة.

الموافقة المسبقة عن علم المقياسية أو السريعة المسار

55- قد ترغب الحكومات في وضع إجراءات موحدة، وبالإضافة إلى ذلك، إجراءات سريعة المسار لحالات معينة، على سبيل المثال من أجل الحصول على مواد معينة؛ بالنسبة للمواد التي سيتم استخدامها لأغراض معينة، على سبيل المثال البحوث والتطوير للأغذية والزراعة؛ وللحصول على الموارد من قبل بعض أصحاب المصلحة، على سبيل المثال المزارعين؛ أو لمزيج من هذه السيناريوهات.

⁴⁸ المادة 6-1 من بروتوكول ناغويا.

الموافقة المسبقة عن علم الضمنية

56- قد تنص تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أيضاً على إجراءات الموافقة المسبقة عن علم الضمنية لمواد أو أغراض أو أصحاب مصلحة محددين أو لغيرها من الحالات. وفي هذه الحالة، يمكن للحصول على الموارد الوراثية واستخدامها أن يمضي قدماً دون موافقة مسبقة عن علم واضحة من قبل السلطة المختصة. وإن الموافقة المسبقة عن علم الضمنية لا تستبعد إمكانية تقاسم المنافع. ويمكن لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أن تنص، على سبيل المثال، على أنه في حالة الموافقة المسبقة عن علم، على المتلقي أن يوافق مع السلطة المختصة على شروط وأحكام تقاسم المنافع قبل تسويق منتج مشتق من المورد الوراثي.

توحيد إجراءات الموافقة المسبقة عن علم (والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة)

57- بإمكان توحيد إجراءات الحصول على الموارد، والشروط والأحكام، أن يكون أحد الردود التنظيمية النموذجية لارتفاع عدد عمليات نقل المواد الوراثية للأغذية والزراعة وعمليات التبادل المتكررة في قطاع الأغذية والزراعة. وتضع المعاهدة سابقة تعمل بشكل كامل لهذا النهج من خلال الاتفاق الموحد لنقل المواد التابع لها.

58- ويمكن أن تكون تجمعات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة القائمة، نقطة انطلاق جيدة لاستخدام إجراءات وشروط موحدة، على سبيل المثال مجموعات وبنوك الجينات، وشبكات ومجتمعات المزودين والمستخدمين. وقد توفر ممارسات التبادل الخاصة بهم نماذج مفيدة للاستناد عليها، بما أنها غالباً ما تشمل استخدام مجموعة متفق عليها من الشروط والطرائق، وأحياناً تكون رسمية في شكل مدونات سلوك ومبادئ توجيهية أو اتفاقات لنقل المواد

59- قد تهيئ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها الظروف القياسية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة لمواد وأغراض وأصحاب مصلحة محددين، أو حالات قياسية أخرى. وسيكون على المتلقين الذين يحصلون على الموارد الوراثية المحددة ويستخدمونها، على سبيل المثال لأغراض البحوث والتطوير المحددة، الالتزام بمجموعة من شروط الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، المحددة مسبقاً في تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. ونظراً لتنوع الموارد والأغراض التي يمكن استخدامها من أجلها، وتنوع أصحاب المصلحة، فإن توحيد الحصول على الموارد وتقاسم منافعها قد لا يعمل كحل شامل لجميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. ولكن، بالنسبة لأنواع محددة من استخدامات الموارد الوراثية التي عادة ما تولد نطاق مماثل من الفوائد، قد يكون توحيد الحصول على الموارد وتقاسم منافعها خياراً قابلاً للتطبيق، وبالإضافة إلى ذلك، أداة قوية لجذب المتلقين الذين يفضلون الالتزام بمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بدلاً من التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها على أساس كل حالة على حدة.

60- يجوز لتوحيد إجراءات الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، إذا كانت المعايير المتفق عليها كافية وإذا تم تطويرها بما يتماشى مع الممارسات القائمة وبناء على التشاور مع أصحاب المصلحة، أن تساعد على تخفيض تكاليف المعاملات إلى حد كبير، ويمكن أيضاً أن تساعد على تسريع عمليات صنع القرار الإداري.

إطار عمل الموافقة المسبقة عن علم (والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة)

61- بما أن التبادل الدولي للمواد الوراثية هو ممارسة طويلة الأمد في قطاع الأغذية والزراعة، فإن العديد من أصحاب المصلحة يعتمد عليه وقد تمت هيكلة الممارسات التجارية وفقاً لذلك، وغالباً ما تتميز بالتخصص وتقسيم العمل عبر الحدود الوطنية. ويترايط مختلف أصحاب المصلحة الذين يديرون ويستخدمون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وغالباً ما يتم تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في إطار تعاونيات وثيقة وشراكات مع العديد من أصحاب المصلحة الذين يعملون كوسطاء في سلسلة القيمة، أي أنهم ليسوا المزودين الأصليين للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو مستخدميها النهائيين.

62- وقد تستوعب تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها هذه الممارسات من خلال توفير إمكانية إبرام اتفاقات إطارية تسمح بالحصول على مجموعة محددة من الموارد الوراثية واستخدامها، ربما تقتصر على أغراض محددة، شريطة أن يتم تقاسم المنافع في الطريقة والوقت المتفق عليهما. وفي هذه الحالة، لن يضطر المستخدمين أن يطلبوا الحصول لكل مورد وراثي على حدة، وقد يخطروا بكل حالة حصول واستخدام للبحوث والتربية لتوفير اليقين القانوني للمستخدمين وتسهيل رصد الامتثال لاتفاق إطار العمل. وقد يكون إطار عمل الموافقة المسبقة عن علم مناسباً بشكل خاص بالنسبة للقطاعات التي تتبادل أعداد كبيرة من المادة الوراثية بين مختلف أصحاب المصلحة على طول سلسلة القيمة خلال مرحلة البحث والتطوير.

3- الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة

63- يتعين على كل طرف، بموجب بروتوكول ناغويا، ووفقاً للقانون المحلي، اتخاذ التدابير، حسب الاقتضاء، بهدف ضمان الحصول على المعارف التقليدية المتصلة بالموارد الوراثية مع الحصول على الموافقة المسبقة عن علم وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية والتي تمتلك مثل هذه المعارف التقليدية القبول والمشاركة من قبل المجتمعات الأصلية والمحلية، ووضع الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.⁴⁹ ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المتطلبات تنطبق على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية بغض النظر عن ما إذا كان يتم إتاحة الموارد الوراثية في نفس الوقت.

64- ويتطلب بروتوكول ناغويا، وفقاً للقانون المحلي، أن تتخذ الأطراف بعين الاعتبار القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية، والبروتوكولات المجتمعية والإجراءات فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية.

⁴⁹ المادة 7 من بروتوكول ناغويا.

وينبغي على نقاط الاتصال الوطنيين، حيثما أمكن، أن يوفرُوا المعلومات عن إجراءات الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو المشاركة أو الموافقة، حسب الاقتضاء، للمجتمعات الأصلية والمحلية. وقد يكون مطلوباً المزيد من التوجيهات لكيفية الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو موافقة ومشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية. وفي حالة المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، يمكن أن يكون الكثير من هذه المعارف مشتركاً بين عدة مجتمعات، وتحتاج التدابير الوطنية لتوضيح كيف يمكن في مثل هذه الحالات الحصول على موافقة صالحة تماماً.

65- وتجدر الإشارة إلى أن المادة 9 من المعاهدة المعنية بحقوق المزارعين، تتضمن حكماً بشأن حماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

4- التقاسم العادل والمنصف للمنافع

(1) نطاق التزامات تقاسم المنافع

66- قد يكون هناك العديد من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تم جمعها قبل تطبيق التدابير الوطنية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بكثير. وبالنسبة لهذه الموارد، فإن السؤال المطروح لم يعد ما إذا كان يمكن الحصول عليها وتحت أية شروط بما أن ذلك قد حدث بالفعل. وينبغي لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أن تكون واضحة فيما إذا كانت تتطلب تقاسم المنافع الناشئة عن استخدامات جديدة أو الاستخدام المستمر للموارد الوراثية، أو المعارف التقليدية المرتبطة بها التي تم الحصول عليها قبل وضع تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وكما ذكر أعلاه، هناك نقاش دولي بشأن النطاق الزمني لبروتوكول ناغويا.

67- وقد ترغب الحكومات في النظر بعناية إلى الآثار المترتبة على توسيع نطاق تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تم الحصول عليها سابقاً أو المعارف التقليدية. وبما أن معظم البلدان تستخدم الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي نشأت في بلدان أخرى، فإن تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها التي تغطي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تم الحصول عليها سابقاً، قد تؤدي إلى شكوك كبيرة فيما يتعلق بوضع مثل هذه الموارد، والأهم من ذلك، قد تثبط بشدة المستخدمين المحتملين عن استخدام هذه الموارد الوراثية للأغذية والزراعة للبحوث والتطوير.

(2) العدل والإنصاف

68- يشكل التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية أحد المكونات الرئيسية لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. ويمكن أن تشمل المنافع الفوائد النقدية وغير النقدية. ويستلزم البروتوكول أن يجري تقاسم المنافع الناشئة عن "استخدام الموارد الوراثية" وكذلك التطبيقات اللاحقة والتسويق التجاري بطريقة عادلة

ومتساوية مع الطرف الذي يقدم هذه الموارد ويكون بلد منشأ هذه الموارد، أو الطرف الذي يكتسب الموارد الوراثية بمقتضى اتفاقية التنوع البيولوجي.⁵⁰ وينبغي أن يكون التقاسم هذا على أساس شروط متفق عليها بصورة متبادلة. وقد تنطوي المفاوضات الثنائية على أساس كل حالة للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، على تكاليف معاملات عالية وبالتالي لن تكون عملية. ولذا، قد يرغب مزودي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومستخدميها في الاعتماد على شروط تعاقدية نموذجية ومدونات سلوك ومبادئ توجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير الموضوعية لقطاعهم أو قطاعهم الفرعي. وتشمل المنافع المشتركة تحت النظام المتعدد الأطراف التابع للمعاهدة: تبادل المعلومات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات وتقاسم المنافع الناشئة عن تسويق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.⁵¹ ويتم تحديد بعض هذه الفوائد في الاتفاق الموحد لنقل المواد التابع للمعاهدة.

(3) المستفيدون

69- قد يكون تحديد المستفيد أو المستفيدين الصحيحين أمراً صعباً بشكل خاص في حالة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وتكون عادة عملية الابتكار للعديد من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وخاصة للموارد الوراثية النباتية والحيوانية، تدريجية بطبيعتها وعلى أساس المساهمات التي قدمها أشخاص عديدين مختلفين من أماكن مختلفة في أوقات مختلفة من الزمن. ولا يتم تطوير معظم المنتجات من مورد وراثي واحد، ولكن بمساهمة من موارد وراثية عدة في مراحل مختلفة من عملية الابتكار.

70- لذلك، قد يكون تقاسم المنافع بطريقة عادلة ومنصفة، وتقاسم المنافع مع المستفيد الصحيح، تحدياً كبيراً لمعظم القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك الموارد الوراثية المائية والحرارية، حيث تلعب تكنولوجيات التربية دوراً متزايد الأهمية. واعتماداً على مدى مساهمة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في المنتج النهائي، قد يصبح من الصعب تحديد التقاسم العادل والمنصف للمنافع مع مختلف البلدان والمجتمعات الأصلية والمحلية التي ساهمت في موارد وراثية و/أو معارف تقليدية. وحيث يكون من الصعب تحديد بلد المنشأ للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، قد تنشأ مسألة ما إذا كان يمكن اعتبار عدة بلدان كبلدان منشأ لمورد وراثي قد اكتسب خصائصه المميزة في المحيط الطبيعي لهذه البلدان.

71- ويمكن النظر في خيارات مختلفة لاستيعاب الطبيعة التدريجية لعملية الابتكار النموذجية لكثير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد تكون هناك ظروف يكون فيها المزودين والمستخدمين في موقف أفضل لتقاسم المنافع فيما بينهم. وبدلاً من ذلك، يمكن على سبيل المثال، فصل المنافع عن المزودين الفرديين أو عمليات الحصول الفردية، وتجميعها في صندوق وطني لتقاسم المنافع أو ترتيبات تعاونية أخرى وتوزيعها تماشياً مع السياسات المتفق عليها ومعايير الصرف. ويمكن النظر في هذا الخيار، على وجه الخصوص، لتوزيع المنافع بين المستفيدين المختلفين على

⁵⁰ المادة 5-1 من بروتوكول ناغويا.

⁵¹ المعاهدة، المادة 13-2.

المستوى الوطني (على سبيل المثال، الدولة ومختلف المجتمعات الأصلية والمحلية). ولكن، قد ترغب الحكومات، حيثما تنشأ الموارد الوراثية في بلدان مختلفة، في النظر في كيفية عكس مصالح ووجهات نظر البلدان المعنية في نماذج تقاسم المنافع، بما في ذلك استخدام حلول متعددة الأطراف.

(4) الفوائد النقدية وغير النقدية

72- وغالباً ما تعتمد شروط وأحكام تقاسم المنافع النقدية وغير النقدية على خصوصيات وخصائص للقطاع الفرعي، والأنواع، والاستخدام المحدد المقصود، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة سيستفيد دائماً في حد ذاته كما نصت المادة 13(1) من المعاهدة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وقد ترغب الحكومات في النظر في كيفية معالجة أشكال الاستخدام التي تقيد الحصول اللاحق على الموارد. وقد يكون التبادل المتبادل للموارد الوراثية للأغذية والزراعة خياراً قد ترغب الحكومات في النظر فيه، بما أنه سيسمح بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة دون الحاجة إلى التفاوض على تقاسم المنافع النقدية، ولكنه سيوفر على الرغم من ذلك فوائد كبيرة لكلا الجانبين.

73- ونظراً إلى أهمية المنافع غير النقدية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، مثل بيانات التوصيف، ونتائج البحوث، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، قد تحدد تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة المنافع غير النقدية التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى قطاع الأغذية والزراعة. ويسرد بروتوكول ناغويا البحوث الموجهة نحو تحقيق الأمن الغذائي، مع الأخذ بالاستخدامات المحلية للموارد الوراثية في البلدان التي توفر الموارد الوراثية، فضلاً عن الفوائد التي تنعكس على أمن الغذاء وسبل العيش كمزايا محتملة غير نقدية.⁵²

(5) تقاسم المنافع من خلال الشراكات

74- وبما أن التبادل الدولي للمواد الوراثية هو ممارسة طويلة الأجل في قطاع الأغذية والزراعة، فإن العديد من أصحاب المصلحة يعتمد عليه، وقد تمت هيكلة الممارسات التجارية وكذلك شراكات التعاون العلمية وفقاً لذلك. ويتربط مختلف أصحاب المصلحة الذين يديرون ويستخدمون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وغالباً ما يتم تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في إطار تعاونيات وثيقة وشراكات مع العديد من أصحاب المصلحة الذين يعملون كوسطاء في سلسلة القيمة، أي أنهم ليسوا المزودين الأصليين للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو مستخدميها النهائيين. ولإدارة تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، قد تسمح تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها بترتيبات لتقاسم المنافع تكون جزءاً من اتفاقات شراكات بحوث على نطاق أوسع. وقد تغطي مثل هذه الاتفاقات الإطارية (أنظر أعلاه الفقرتين 61 - 62) مجموعة واسعة من الموارد الوراثية. وخلافاً لذلك، قد ترغب

⁵² المرفق، القسمين 2(م) و2(س) من بروتوكول ناغويا.

الحكومات في النظر في تنظيم تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي يمكنها أن تؤثر سلباً على تنوع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة المحلية.

(6) آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع

75- وافق الأطراف في بروتوكول ناغويا على عملية للنظر في الحاجة إلى آلية عالمية لتقاسم المنافع متعددة الأطراف قد تكون ذات صلة بتقاسم منافع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وللنظر في طرائق لها.⁵³

5- الامتثال والرصد

76- هناك أنواع مختلفة من تدابير الامتثال في مجال الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بما في ذلك: امتثال البلدان بصك دولي، مثل المعاهدة أو بروتوكول ناغويا؛ امتثال المستخدمين بالموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة؛ والامتثال للتشريعات المحلية للبلد المزود. وفيما يتعلق بالنوع الثالث من الامتثال، يتطلب البروتوكول من كل طرف اتخاذ التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية اللازمة والفعالة والمناسبة لضمان الوصول إلى استخدام الموارد الوراثية ضمن ولاية البلد وفقاً للموافقة المسبقة عن علم وأن تحدد الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وفقاً للمتطلبات التشريعية أو التنظيمية المحلية التي يضعها الطرف الآخر في ما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها. كما تتخذ الأطراف في البروتوكول التدابير اللازمة لمواجهة حالات عدم الامتثال مع تدابير الاستخدام في البلد والتعاون في حالات الانتهاكات المزعومة.⁵⁴ ولدعم الامتثال، تتخذ الأطراف المتعاقدة أيضاً تدابير، حسب الاقتضاء، لرصد وتعزيز الشفافية بشأن استخدام الموارد الوراثية، بما في ذلك تعيين نقطة تفتيش أو أكثر⁵⁵. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب المعاهدة، يتاح الحصول على المادة بسرعة وبدون الحاجة إلى تتبع كل مجموعة فردية على حدة.⁵⁶

77- قد تشكل تدابير الامتثال تحديات لقطاع الأغذية والزراعة إذا لم تكن حالة الحصول على الموارد وتقاسم منافعها للموارد الوراثية للأغذية والزراعة المستخدمة في التربية معروفة للمستخدمين. وقد ترغب الحكومات في النظر في حلول متميزة لهذه المشكلة، بما في ذلك من خلال دعم تطوير وضع المعايير دون القطاعية بالاستناد إلى أفضل الممارسات الحالية، مثل إعفاء المربين، أو إيجاد حلول متعددة الأطراف.

⁵³ المادة 10، القرار NP I/10 من بروتوكول ناغويا.

⁵⁴ المادتين 15 و16 من بروتوكول ناغويا.

⁵⁵ المادة 17 من بروتوكول ناغويا.

⁵⁶ المادة 12-3(ب) من المعاهدة.

المرفق

السمات المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة⁵⁷

تُعرض السمات المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تستدعي حلولاً مميزة للحصول عليها وتقاسم منافعها في ما يلي ضمن سبع مجموعات. والهدف من ذلك إظهار التوازن بين جميع القطاعات الفرعية للأغذية والزراعة. ولا تنطبق كل سمة بالضرورة على جميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، لكن غالباً ما تكون لمختلف القطاعات الفرعية سمات مختلفة. وبالإمكان التوسع أكثر في بلورة السمات الخاصة بكل قطاع فرعي.

وهذه السمات هي سمات مميزة لكن ليست بالضرورة فريدة من نوعها بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. فرغم إمكانية وجود بعض السمات المشتركة المبيّنة فيما يلي بين الموارد الوراثية الأخرى والموارد الوراثية للأغذية والزراعة، إلا أن التمازج الخاص لهذه السمات معاً يميّز الموارد الوراثية للأغذية والزراعة عن سواها من الموارد الوراثية.

جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ⁵⁸	جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحرجية للأغذية والزراعة ⁵⁹	جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة ⁶⁰	
+	+		1- ألف-1 الموارد الوراثية للأغذية والزراعة جزء لا يتجزأ من نظم الإنتاج الزراعي والغذائي، وهي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لقطاع الأغذية والزراعة.
	+		2- ألف-2 تشكل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة المتصلة بالنباتات والحيوانات واللافقاريات والكائنات الدقيقة شبكة مترابطة من التنوع الوراثي في النظم الإيكولوجية الزراعية.
	-		3- باء-1 يرتبط وجود معظم الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط البشري ويمكن النظر إلى العديد منها على أنها أشكال من الموارد الوراثية المعدلة من جانب الإنسان.
	-	+	4- باء-2 تعتمد المحافظة على الكثير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتطورها على التدخل البشري المستمر،

⁵⁷ أخذ هذا الجدول من المرفق واو للوثيقة CGRFA-14/13/Report

⁵⁸ الفقرة 32 من الوثيقة CGRFA-14/13/12.

⁵⁹ الفقرة 21 من الوثيقة CGRFA-14/13/10.

⁶⁰ الجدول 2 من الوثيقة CGRFA-14/13/20.

			ويشكل استخدامها المستدام في البحوث والتطوير والإنتاج وسيلة هامة لضمان صونها.	
+	-	+	5- جيم-1 جرى تاريخياً تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على مدى فترات زمنية طويلة وعلى نطاق واسع عبر المجتمعات والبلدان المناطق، وجزء هام من التنوع الوراثي المستخدم في الأغذية والزراعة اليوم هو من أصول غريبة.	المجموعة جيم: التبادل والترابط على المستوى الدولي
	+		6- جيم-2 ثمة ترابط بين البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، فهي على حد سواء تقدم بعض الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتتلقى البعض الآخر منها.	
+	+	+	7- جيم-3 التبادل الدولي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة ضروري لسير عمل هذا القطاع ومن المرجح أن تزداد أهميته في المستقبل.	
+	+	+	8- دال-1 عادة ما تكون عملية الابتكار الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة تدريجية الطابع ونتيجة مساهمات يقدمها العديد من الأشخاص المختلفين، بما في ذلك السكان الأصليون والمجتمعات المحلية والمزارعون والباحثون ومربو النباتات، في أماكن وأوقات مختلفة.	المجموعة دال: طبيعية عملية الابتكار
+	-		9- دال-2 لا يطور العديد من منتجات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من مورد وراثي مفرد، بل بفضل مساهمات من عدة موارد وراثية للأغذية والزراعة في مراحل مختلفة من عملية الابتكار.	
+	+		10- دال-3 يمكن أن تستخدم بدورها معظم المنتجات المطورة باستخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لمواصلة البحث والتطوير، ما يجعل من الصعب رسم خط واضح بين مقدمي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومتلقيها.	
	+	-	11- دال-4 يصل العديد من المنتجات الزراعية إلى السوق بشكل يمكن معه استخدامها كموارد بيولوجية وكموارد وراثية على حد سواء.	
+	-	+	12- هاء-1 تحتفظ بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتستخدمها مجموعة واسعة ومتنوعة جداً من أصحاب المصلحة. وهناك مجموعات متميزة من المقدمين والمستخدمين بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة.	المجموعة هاء: المحتفظون بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومستخدموها
	+		13- هاء-2 هناك ترابط بين أصحاب المصلحة المختلفين الذين يديرون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.	
	-	+	14- هاء-3 يحتفظ القطاع الخاص بقدر كبير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.	
	-	-	15- هاء-4 يُحفظ قسم هام من الموارد الوراثية للأغذية	

			والزراعة خارج موقعها الطبيعي ويمكن الحصول عليها هناك.
	+	+	16- هاء-5 يُحفظ قسم هام من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في موقعها الطبيعي وفي المزرعة وفي ظروف مالية وفنية وقانونية مختلفة.
+	+	+	17- واو-1 تجري عملية تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في سياق ممارسات متعارف عليها وبين المجموعات الموجودة من مقدمي الموارد ومستخدميها.
	-	+	18- واو-2 في البحث والتطوير، تحدث عملية نقل واسعة للمواد الوراثية بين مختلف أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة.
+	+		المجموعة زاي: المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة
			زاي-1 مع أن المنافع الإجمالية الناشئة عن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة مرتفعة للغاية، فمن الصعب عند إجراء المبادلة تقدير المنافع المتوقعة من كل عينة من عينات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.
	+		زاي-2 إن استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة قد يدر أيضاً منافع غير نقدية هامة.
	+		19- زاي-3 قد يؤدي استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة إلى آثار خارجية تتجاوز بكثير المقدم الفرد والمتلقي الفرد لتلك الموارد.

ملاحظة: في استعراضها للسمات المميزة التي حددها الفريق العامل الفني المخصص المعني بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، أبرزت مجموعات العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية والحيوانية والموارد الوراثية الحرجية، السمات ذات الصلة بشكل خاص بقطاعاتها الفرعية (معلّمة في الجدول أعلاه بعلامة زائد [+]) وتلك الأقل صلة أو التي ليست ذات صلة (معلّمة في الجدول أعلاه بعلامة ناقص [-]).

المرفق الثاني

مشروع قرار المؤتمر

تيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد
الوراثية للأغذية والزراعة

إن المؤتمر،

إن يعيد التأكيد على مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية على النحو المبين في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛

وإن يشدد على أن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لقطاع الأغذية
والزراعة؛

وإن يعترف بالترابط بين البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما أن جميع البلدان تعتمد على الموارد
الوراثية الناشئة في أماكن أخرى لمعالجة تحديات البيئة، وتغير المناخ، والموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة، والأمن
الغذائي؛

وإن يعترف أيضاً بأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة تعتمد في بقائها على التعاون النشط بين جميع أصحاب المصلحة
المعنيين في صونها وتربيتها واستخدامها بطريقة مستدامة وتقاسم منافعها، بما في ذلك الإدارة الديناميكية من قبل
المزارعين والرعاة والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛

وإن يرحب ببدء نفاذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن
استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا) في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014؛

وإن يلاحظ أن بروتوكول ناغويا يقرّ بالطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي وسماته المميزة والمشاكل التي تتطلب
حلولاً مميزة، ويقتضي من كل طرف، عند وضع وتنفيذ تشريعاته أو لوائحها الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية
وتقاسم منافعها، النظر في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص بالنسبة للأمن الغذائي؛

وإن يلاحظ أنه بموجب بروتوكول ناغويا، ينبغي على كل طرف أن يشجع على النحو المناسب، على إعداد وتحديث
واستخدام بنود تعاقدية نموذجية قطاعية ومتعددة القطاعات للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وكذلك إعداد

وتحديث مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛

إن المؤتمر،

يقرّ عناصر تيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة (عناصر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها)، كما وافقت عليها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في دورتها العادية الخامسة عشرة؛

ويدعو الحكومات إلى النظر في عناصر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وحسب الاقتضاء، استخدامها، عند وضع وتنفيذ تدابيرها التشريعية والإدارية وعلى مستوى السياسات بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وذلك بهدف الأخذ في الاعتبار للسمات الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص بالأمن الغذائي؛

ويدعو مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا إلى العمل بشكل وثيق ومتعاقد مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها، ووضع التدابير التشريعية والإدارية وعلى مستوى السياسات في مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وتكييفها وتنفيذها؛

ويطلب من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة مواصلة المساهمة في العمل بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وذلك لضمان التحرك في اتجاه داعم للاحتياجات الخاصة بالقطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية، ولتطوير، من خلال الآليات المناسبة، عناصر لتدابير تشريعية وإدارية وعلى مستوى سياسات، مع الأخذ في الاعتبار للاحتياجات الخاصة بالقطاعات الفرعية المختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛

ويطلب من منظمة الأغذية والزراعة، رهناً بتوافر الموارد المالية اللازمة، أن تساعد البلدان في وضع تدابير تشريعية وإدارية وعلى مستوى السياسات للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، وفي تكييفها وتنفيذها؛

ويدعو المدير العام إلى أن يسترعي اهتمام المدير التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي إلى هذا القرار.